الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق التعاون المالي

بعنوان سنة 2015 بين حكومة الجمهورية التونسية

وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

(26 / 2017)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 28 / 02 / 2017

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،
* اتفاق التعاون المالي.

تاريخ انتهاء الأشغال: 20 / 04 / 2017

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب رئيس اللجنة: سامي الفطناسي

مقرر اللجنة: شكيب باني

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: سامية حمودة عبو

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 06 مارس 2017
جلستي اللجنة: 13 و20 أفريل 2017 **القرار:** الموافقة بأغلبية الحاضرين (06 مع و01 محتفظ) **تاريخ انتهاء الأشغال:** 20 أفريل 2017 **رئيس اللجنة** : المنجي الرحوي **المقرر:** شكيب باني

أوّلا ـ تقديم المشروع:

أبرمت الحكومة التونسية والحكومة الألمانية في 20 ديسمبر 2016 بتونس اتفاقا للتعاون المالي لسنة 2015.

وتم التوقيع على هذا الاتفاق تبعا للمفاوضات الحكومية التونسية الألمانية التي جرت في إطار الدورة 11 للجنة المتابعة والتفكير للتعاون المالي والتقني التونسي الألماني التي انعقدت ببرلين يومي 11 و12 جويلية 2016.

وتلتزم حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، بمقتضى هذا الاتفاق، بتمكين حكومة الجمهورية التونسية أو أي منتفع آخر يتم اختياره بصفة مشتركة من قبل الحكومتين، من الحصول من مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KFW) على قروض ومساهمات مالية ذات قيمة جملية تقدّر بـ 194,95 مليون أورو موزّعة بين قروض (186 مليون أورو) وهبات (8,95 مليون أورو).

وتمكّن هذه التمويلات الحكومة التونسية من إنجاز مشاريع ذات أولوية في مجالات التصرّف في المياه والطاقة لا سيما في المناطق الداخلية للبلاد ومن أهم المشاريع:

ـ برنامج تمويل الجماعات المحلية:

- قرض بقيمة 15 مليون أورو من البنك الألماني للتنمية،
- هبة بقيمة 03 مليون أورو من الـ مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KFW).

ـ المخطط المديري للعروسية المندرج في إطار برنامج التصرف في الموارد المائيـة (GIRE):

- قرض بقيمة 06 مليون أورو من من الـمؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KFW)،
- هبة بقيمة 01 مليون أورو من الـمؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KFW).

ـ برنامج تمويل المؤسسات الصغرى جدا والمؤسسات الصغرى والمؤسسات المتوسطة:

- هبة بقيمة 4,95 مليون أورو من الـمؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KFW).

ـ برنامج تخزين المياه والحماية من الفيضانات المندرج في إطار برنامج التصرّف المندمج في الموارد الذاتية (GIRE):

- استعداد الجانـب الألمانـي تقديـم قـروض بشـروط تفاضليـة مـن مؤسسـة القروض من أجل إعادة الإعمار (KFW) بمبلغ جملي يصل إلى 111 مليون أورو.

ـ توسعة المحطة الفلطاضوئية بتوزر (Tozeur II):

- استعداد الجانـب الألمانـي تقديـم قـروض بشـروط تفاضليـة مـن مؤسسـة القـروض من أجـل إعـادة الإعمـار (KFW) بمبلـغ جملـي يصـل إلى 12 مليون أورو.

ـ تعصير المساحات السقوية العمومية لحوض وادي مجردة (تدابير مرافقة):

- هبة بقيمة 01 مليون أورو من مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KFW) على أن يتم إبرام عقد التمويل قبل يوم 31 ديسمبر 2016،

وتجدر الإشارة إلى أن عقد التمويل المذكور تم إبرامه يوم 28 ديسمبر 2016.

وتضبط الإجراءات المتّبعة لاستعمال المبالغ المذكورة في هذا الاتفاق وطرق منحها وكذلك الإجراءات التي ستطبق عند إبرام الصفقات ضمن عقود إبرامها بين مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KFW) والمنتفعين بالقروض والمساهمات المالية، باعتبار أن هذه العقود تخضع إلى التشريع الجاري به العمل في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

ويتم التفاوض بين الجانبين في شأن هذه العقود ويتم على ضوء نتائج المفاوضات تحديد شروط عقود القروض (آلية القرض ومدّة التسديد وفترة الإمهال) وإجراءات استعمالها بشكل يحفظ سيادة الدولة التونسية ومصالحها.

ولا تتطلب هذه العقود إجراءات مصادقة للدخول حيز التنفيذ حيث يعتبر اتفاق التعاون المالي التونسي الألماني اتفاق إطاري لكل المشاريع المبينة أعلاه مما سيمكن من التخفيف من الإجراءات الضرورية للانطلاق في تنفيذ مشاريع التعاون المالي بين البلدين ويسرع في نسقها ويقلّص من مدة إنجازها.

وتعفي حكومة الجمهورية التونسية مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KFW) من كل الضرائب والأداءات العمومية المستوجبة بالجمهورية التونسية والمرتبطة بإبرام وتنفيذ العقود المشار إليها في هذا الاتفاق.

ثانيا ـ أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 13 أفريل 2017 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاق التعاون المالي.

وخلال النقاش، ثمن النواب التعاون التونسي الالماني والموجه خاصة للمجالات الحيوية والتي تتميز بانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية الايجابية وبشروط مالية تفاضلية ملائمة لطبيعة المشاريع الممولة.

كما أشاد أحد النواب بنجاعة المؤسسات العمومية الألمانية وخاصة منها مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار والتي تلعب دورا اقتصاديا واجتماعيا هاما، وأوصى بضرورة المحافظة على المؤسسات العمومية الوطنية وعدم خوصصتها لتكون أداة فاعلة تمكّن الدولة من تحقيق العدالة بين الفئات والجهات.

ثالثا ـ قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة:	مقرر اللجنة:
منجي الرحوي	شكيب باني